المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 14333
الصفحـات : 21 المسلسل : 129

الجريسي لـ "عكاظ" مؤكدا حرص منتدى الرياض على تناول القضايا الملحة:

آليات جديدة لاستقطاب الأرصدة النسائية وتوفير المناخ لتباشر أعمالها دون وسيط

- تعزيز الشفافية ومساهمة المرأة وشراكة القطاع الخاص و مناطق التقنية بين المحاور — خصخصة القطاعات
- أحلال العمالة الوطنية يتطلب نقل الخبرات التي يتمتع بها الوافدون الى شبابنا وبناتنا — الاقتصادية المهمة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 14333
الصفحـات : 21 المسلسل : 129

حوار: جمعان العدواني (جدة)

أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبدالرحمن الجريسي أن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله لمنتدى الرياض الاقتصادي الثاني تمثل أقوى دعم يمكن أن يحصل عليه المنتدى الذي نجح في دورته الأولى بفضل الدعم القوي من لدنه، وتمخض عن توصيات وجدت طريقها إلى التنفيذ بفضل الرعاية التي حظيت بها منه يحفظه الله. وقال إن المليك يولي الشأن الاقتصادي اهتماماً كبيراً باعتباره عصب الحياة ومحور التنمية المستدامة.

واعتبر أن محاور المنتدى الثاني تمثل خلاصة القضايا التي تشغل بال المعنيين بالشأن الاقتصادي وأبرز التحديات التي ينتظر أن يواجهها اقتصادنا الوطني في المستقبل المنظور.

واعتبر الجريسي أن الإسهامات النسائية في الاقتصاد الوطني تمثل قوة كبيرة لازالت بعيدة عن التفعيل وينتظر أن تسهم في إحداث تحولات كبرى لو دخلت نطاق التوظيف الأمثل كطاقات مالية كبرى مهمشة. واعتبر أن الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي تمثل حجر الزاوية في المرحلة المقبلة التي تتطلب تكاملاً أكبر في الأدوار واستكمالاً لأدوار أخرى لازالت تؤدى بشكل منفرد. ورأى أن القوى البشرية الوافدة لعبت دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره إلا أن التحديات المستقبلية تفرض الاستفادة منها ولو بشكل مرحلي في نقل الخبرات للكوادر الوطنية تمهيداً لإحلال العمالة الوطنية محلها.

محاور المنتدى

* ما الجديد في منتدى هذا العام وهل ثمة محاور جديدة وما وجه التشابه والاختلاف بين المنتديين الأول والثاني؟

** ليس من الضروري أن يوجد اختلاف جوهري بين المنتديين ولكن العبرة بالتكامل بين مخرجات المنتديين الأول والثاني، وأن يكون هناك استدراك لما استحدث من قضايا وما طرأ من تحديات بحيث يتم إخضاعها في المنتدى الجديد للدراسة والتقصي والتوصية بحلول ناجعة لها. وانطلاقاً من هذا المبدأ واصلت محاور المنتدى الثاني في جانب منها ما بدأه المنتدى الأول وبخاصة ما يتعلق بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، والبنية التحتية (مع اختلاف التسميات وشمولية الطرح)، وكذلك مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية. لكن المنتدى الثاني ارتأى التطرق لموضوعات أعمق وأكثر إلحاحاً وتستطيع أن تعتبرها بمثابة تحديات ومن أبرزها القوى البشرية الوافدة التي أصبحت تمثل واقعاً لا يمكن تجاهله ومن ثم جاء المنتدى ليناقش كيفية تطويعها بحيث تعزز من دور القوى العاملة الوطنية في الأداء الاقتصادي وهي قضية ملحة تمثل عنصر التحدي الحقيقي في المرحلة المقبلة. كما يناقش المنتدى محور الشفافية والمساءلة في القطاعين الخاص والحكومي ويركز على دور مناطق التقنية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاطلاع على التجارب الناجحة في الدول الأخرى.

* نود أن نسلقي الضوء باختصار على فكرة المنتدى كيف بدأت وصولاً إلى المنتدى الثاني وما صاحب ذلك من نجاحات وإخفاقات وكيف تم التغلب عليها؟

** لم تعد فكرة انطلاق المنتدى لأول مرة سراً فقد تابعها الجميع، ولكن باختصار نقول إنها بدأت بمبادرة من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض التي ارتأت آنذاك أن النمو الاقتصادي في المملكة محدود بشكل يدعو لبحث أسباب ذلك من خلال آلية جماعية يشارك فيها جميع رجال وسيدات الأعمال. ولأن الفكرة حظيت بدعم ومباركة سمو ولي العهد آنذاك فقد حققت زخماً كبيراً ولكن بقي علينا تطويرها وصولاً إلى آفاق تتجاوز ما طرأ من سلبيات ونعمل في الوقت نفسه على تطوير الإيجابيات التي تحققت وتعزيزها لننتقل إلى مستوى آخر من الطرح لقضايانا الاقتصادية الملحة. وقد كانت بالتأكيد تجربة ناجحة بمقاييس وقتها وحققت كثيراً من الطرح وأن صاحبها بعض الإخفاقات التي عالجناها في المنتدى الثاني والذي يأتي هذا العام بصورة أكثر شمولية وإدراكاً للظرف الذي يمر به اقتصادنا وما طرأ على الساحة المحلية والدولية من تطورات أهمها انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وهو حدث يغير أي مقاييس سابقة ويطرح تساؤلات عديدة حول جاهزيتنا لخوض التجربة ومدى استعدادنا للخروج منها بنجاحات أكبر.

رعاية المليك

* كيف تنظرون إلى رعاية خادم الحرمين الشريفين لمنتدى الرياض الاقتصادي الثاني؟

** لاشك أن رعاية المليك لمنتدى الرياض الاقتصادي تمثل قوة الدفع الحقيقية لهذا الحدث الاقتصادي المهم. إذ يستمد المنتدى قوته وإلهامه من توجيهاته يحفظه الله. وقد كان المليك دائماً خير داعم للمبادرات

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 14333
الصفحـات : 21 المسلسل : 129

الاقتصادية التي يعد المنتدى أحد أبرزها وكان لرعايته حفظه الله لمنتدى الرياض الاقتصادي الأول أقوى الأثر في نجاح المنتدى وتفعيل رسالته في خدمة الاقتصاد السعودي. وقد تجلى أثر هذه الرعاية بصفة خاصة حين أصدر المنتدى توصياته حيث رُفعت لراعي المنتدى الذي تكرم بالتوجيه برفعها للجنة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي الأعلى ومن ثم أحالها بعد دراستها على جهات الاختصاص حيث تم تبني الكثير منها. إذاً .. هذا هو ما نحتاجه بالفعل فمادام المنتدى قد تمخض عن توصيات مهمة فإن هذه التوصيات لن تجد طريقها الأمثل باتجاه التنفيذ إلا برعاية صانع القرار الاقتصادي ومباركته للجهود الوطنية التي تستهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز مبادرات تطويره.

مساهمة المرأة في الاقتصاد

* تمثل الأرصدة النسائية المتراكمة في البنوك قوة اقتصادية هائلة لم تستثمر بالشكل الملائم حتى الآن. فكيف سيتناول المنتدى هذه القضية الملحة؟

** أعتقد أن قضية الأرصدة النسائية في البنوك ليست بالجديدة فهي موجودة منذ سنوات عديدة لكن الحلول المطروحة لها لم تكن على القدر الملائم بحيث تعيد تأهيل هذه الأرصدة الضخمة وتستثمرها في قنوات مميزة بما يمثل رافداً حقيقياً للاقتصاد الوطني. والمنتدى يطرح هذه القضية ضمن محور مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني. والمعروف أن صاحبات الأرصدة لجأن إلى الاحتفاظ بها في البنوك وعدم تشغيلها ربما لعدم وجود آليات مضمونة تستثمر أموالهن بما لا يعرضهن لمخاطر كبيرة. ولكن يلاحظ أن الشهور الأخيرة شهدت اهتماماً متزايداً من النساء بتجارة الأسهم حتى ولو من خلال وسيط نظراً لما تتمتع به هذه التجارة من مزايا رغم عنصر المخاطرة. ورغم المكاسب الضخمة التي عادت على من قمن بتشغيل أموالهن في تجارة الأسهم أو شاركن بها في محافظ استثمارية فإن الإسهام الحقيقي لهذه الرساميل الضخمة لم يتم بعد توظيفه لخدمة اقتصادنا الوطني. وربما كان من المناسب مستقبلاً تهيئة آليات جديدة لاستقطاب هذه الأرصدة من خلال التشجيع على استحداث المزيد من المصانع النسائية وتوفير المناخ الأمثل للمرأة كي تباشر أعمالها بنفسها ودون وسيط. وأعتقد أن بلادنا تسير في هذا الاتجاه منذ فترة وإن كنا بحاجة إلى مزيد من التعزيز لهذا الفكر المستنير.

شراكة القطاعين الخاص والحكومي

* لماذا تكرر طرح محور الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في هذا المنتدى؟

** المسألة ليست تكراراً لأن قضية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ليست من البساطة بحيث تطرح للنقاش لمرة واحدة ثم تغلق .. ذلك لأنها متشعبة أكثر مما نتصور .. وفي كل يوم يطرأ جديد عليها يجعلها بمثابة الموضوع الأكثر سخونة على الساحة الاقتصادية.

وينطلق الحوار في هذا الصدد من حقائق محددة.. بعضها يمثل ثوابت والبعض الآخر يمثل متغيرات.. ومن أبرز الثوابت التي يفترض أن ينطلق منها الحوار ويستمر التكامل في الأدوار بين القطاعين فيما يتعلق بالتدريب والتوظيف، التكامل في الأدوار بين القطاعين فيما يتعلق بإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يحتل فيها القطاع الخاص موقعاً لا يستهان به انطلاقاً من توجهنا الاقتصادي القائم على تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتهيئة كافة الأجواء له وتذليل العقبات التي تعترضه.

كما أن من المتغيرات في علاقة الشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي المزايا الممنوحة للعاملين في كلا القطاعين والفرص العملية المتاحة أمام الخريجين في كلا القطاعين وكذلك منطلقات التوظيف وآلياته وبرامجه خاصة وأن القطاع الخاص حتى الآن يمثل محور التنافس بين القوى العاملة الوطنية والوافدة ومحط أنظار صناع القرار الراغبين في تشغيل الشباب واستثمار طاقات الخريجين من خلال الفرص الواعدة أمامهم في القطاع الخاص وسبل الإحلال والإبدال من خلال التدريب والتأهيل. ويعد القطاع الخاص الزهان

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-11-2005 العـــدد : 14333
الصفحـات : 21 المسلسل : 129

الحقيقي للمستقبل لما يمثل من ثقل في الاقتصاد الوطني وفرص هائلة لدفع عجلة التنمية للأمام. لذلك تبقى العلاقة بين القطاعين علاقة شراكة حتمية قائمة على توزيع عادل للأدوار والفرص والسياسات بما يخلق قوة دفع جديدة للاقتصاد الوطني.

نقل الخبرات

* القوى البشرية الوافدة. كيف تتفرون إلى وضعية القوى البشرية الوافدة وتأثيرها سلباً وايجاباً في اقتصادنا؟

** تتحمل القوى البشرية الوافدة نصيباً كبيراً في انجاز الأعمال وتشكل إسهاماتها قوة دفع كبيرة للاقتصاد الوطني. ولا يستطيع أحد أن ينكر هذا الدور المهم في الوقت الراهن. لكن استمرار هذا الدور رهن بنمو الكوادر الوطنية التي أصبحت متوفرة بأعداد كبيرة ولها من الخبرات ما يبشر بالخير في ظل رعاية الدولة وعنايتها الشديدة بتدريب وتأهيل الخريجين وتوظيفهم. وثمة تحديات على هذا الصعيد تختص بآليات الإحلال ومدى تقبل القطاع الخاص للاستعانة بالكوادر الوطنية بكل ما تمثله القوى البشرية الوافدة من عنصر منافسة ومزايا متعددة. ولكن طرح هذه القضية عبر المنتدى يمثل عنصراً رئيساً لا يمكن إغفاله عند مناقشة سبل تحقيق التنمية المستدامة فاقتصاد يعتمد على الوافدين لا ينتظر أن يتطور بالمعدلات المأمولة خاصة في ظل وجود القوى العاملة الوطنية المؤهلة والخبيرة. ولكن مسألة الانتقال من واقع لآخر هي ما يبحثه المنتدى بمعنى أن هذا الإحلال يتطلب نقل الخبرات التي يتمتع بها الوافدون إلى شبابنا وبناتنا وهذا يتطلب وقتاً وجهداً وبرامج مدروسة ومراعاة لكافة الاحتمالات والتأثيرات السلبية قبل الإيجابية.

الجاهزية للانضمام لمنظمة التجارة

* عودة إلى ما سيناقشه المنتدى حول جاهزية القطاع الخاص للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ماذا يقصد بهذه الجاهزية وهل القطاع الحكومي مستثنى من الاستحداثات الخاصة بهذا الانضمام أم أنه استكمل جاهزيته لذلك؟

** تعلم أن اقتصادنا يعتمد بصفة أساسية على القطاع الخاص والدولة تنتهج منذ فترة سياسة الخصخصة التي وضعت القطاع الخاص أمام مسؤولياته.. وبمرور الوقت ستجد أن القطاع الخاص يدير دفة اقتصادنا بشكل شبه كامل خاصة بعد خصخصة القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة كالاتصالات والبريد والكهرباء وغيرها واتجاه الدولة إلى إدارة القطاعات الخدمية على أسس اقتصادية. ولهذا فعندما نتحدث عن جاهزية القطاع الخاص للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فنحن نتحدث عن المستقبل بمفهومه الواسع. وهذه الجاهزية يفترض أنها استكملت لدى القطاع الحكومي بشكل رئيس في صورة اتفاقيات ومعاهدات وأنظمة اقتصادية تمهد الطريق أمام القطاع الخاص للتواصل مع متطلبات المرحلة القادمة بمساراتها المتعددة. فالدولة هيأت البيئة الصالحة للاستثمار ولجذب الرساميل الأجنبية ووضعت الأطر التي ستعيد ترتيب الصورة على النمط القادم حيث تزول الحواجز وتشتد المنافسة وتفتح الأسواق في الداخل والخارج أمام جميع المنتجات دون قيود. ولابد أن هذه التحولات ستلزم القطاع الخاص بتغييرات سيجري بحث احتمالاتها وأشكالها من خلال هذا المنتدى الذي يستشرف المستقبل بعيون واقعية ولكن طموحة.

الشركة العقارية

* ماذا عن انشاء الشركة العقارية الوطنية الكبرى وطرحها للمساهمة؟

** ان رجال الاعمال مقتنعون بالحاجة لوجود شركة عقارية عملاقة تقوم بدور المطور للعقار وتهيئة هذا القطاع من باب الحاجة الملحة وتوفير السكن والخدمات الاخرى للمواطن.

واجتمع رجال الاعمال يوم امس الاول وكانوا متحمسين لانشاء هذه الشركة وتم خلال الاجتماع انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيجتمع ليقرر رأسمال الشركة وموعد طرحها للمساهمة وبحث جميع الامور التفصيلية وكذلك انتخاب رئيس المجلس وانشاء الشركة التي ستكون بدايتها في الرياض ومن ثم فتح فروع لها في جميع المناطق.